تحول الحركات النسائية العربية الى منظمات غير حكومية

إصلاح جاد*

المقدمة

اتجاه واضح في تطور الحركات النسائية العربية هو التزايد المستمر لعدد المنظمات النسائية غير الحكومية التي تعنى بمظاهر حياة النساء مثل الصحة، التعليم، معرفة القانون، انتاج الدخل، الدفاع عن الحقوق، البحث وغير ذلك. هذا التزايد في المنظمات النسائية العربية غير الحكومية يمكن أن يعتبردلالة على لاتركيزية السلطة والسياسة بعد إخفاق الدول العربية الممركزة في أحداث تغيير إجتماعي وتنمية. كثيراً ما ينظر إلى ذلك على أنه تطور «المجتمع المدني» العربي لكبح الدولة السلطوية، وكدلالة على عافية ديموقراطية صحيحة في المنطقة قائمة على مقاربة من «تحت الى فوق». ازدياد المنظمات غير الحكومية العربية بصفة عامة، والمنظمات النسائية بصفة خاصة، أثار نقاشاً حاداً حول ارتباطاتها بمموليها، بايديولوجياتها وفائدة الادوار التي تلعبها في التنمية والتغيير الاجتماعي، وعلاقاتها بدولها هي. باختصار، نُظر اليها على أنها شكل جديد ومتزايد في الاتكال على الغرب، وعلى أنها وسيلة يعتمدها الغرب لنشر سيطرته. ويكتسب هذا النقاش حدة جديدة مع الشعور بأن الادارة الاميركية تزداد إهتماماً بدمقرطة وتحديث المجتمعات العربية وانظمتها، وذلك بزيادة التمويل المخصص لمنظمات «المجتمع المدني». وترى الادارة الاميركية أن دور النساء أساسي في هذا المضمار.

ستحاول هذه المقالة أن تتتبع تطور الحركات النسائية العربية خلال العقدين الأخيرين، مع اهتمام خاص بما أسميه تحولها إلى منظامت غير حكومية. لكي ألقي بعض االضوء على هذا الاتجاه سافحص بنى الحركات النسائية العربية وخطاباتها المتغيرة في سياق خطاب تنمية قائم على ثنائية مثل: غرب/شرق، دولة/مجتمع مدني، ديموقراطية/ حسن ادارة، ومنظمات غير حكومية/حركات اجتماعية. ازدياد المنظمات العربية غير الحكومية بصفة عامة، والمنظمات النسائية بصفة خاصة، ينبغي أن يعتبر جزءاً من إتجاه عالمي تشجعه دول كثيرة ممولة، ومنظمات غير حكومية دولية، ووكالات عديدة للامم المتحدة ترى جميعاً أن المنظمات غير الحكومية وسيلة حيوية تؤدي بواسطة اللاتركيزية إلى التغيير الاجتماعي والدمقرطة . ولكنني أذهب إلى أنه بسب تفكك القضايا التي تتناولها، والصفة المؤقتة لهذه القضايا ومصادرها، وشبكاتها الاجتماعية الضعيفة، فان المنظمات غير الحكومية لا تستطيع أن تشكل حركات اجتماعية مستمرة وثابتة، وإن «المجتمع المدني» بناء معقد لا يمكن اختصاره في عدد من المنظمات غير الحكومية. أخذ هذا الفرق بعين الاعتبار قد يكون مفيداً في إظهار الدورالمحدود الذي يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية في مواجهة ازمات وطنية ، كما في فلسطين والجزائر، او في ادخال تغيير اجتماعي حقيقي، شامل وثابت. هذا لا يعني أنه ينبغي تفسير دورالمنظمات غير الحكومية على انها «مؤامرة»، وانما ينبغي إخضاعها لمقاربة مبنية أكثر على التاريخ والتجربة، فلا نسلم بانها تعادل تطوراً اجتماعياً–سياسياً «معافى». إن رأيي مبني على تجربتي الخاصة بصفتي أكاديمية وناشطة في الحركة النسائية الفلسطينية، وعلى قراءاتي وتعاملي مع حركات نسائية عربية ومنظمات غير حكومية أخرى.

الخلفية التاريخية

النقاش الراهن حول انتشار المنظمات غير الحكومية متصل بالمشاريع العالمية للتنمية، والتي تنبثق بدورها من برنامج التنظيم البنيوي الذي ينفذه البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في العديد من بلاد العالم الثالث (بما فيها بعض البلاد العربية) منذ أواخر السبعينات وخلال الثمانينات، وتتضمن اصلاحات مختلفة في إدارة الشؤون المالية والاقتصادية والتجارية والسياسات التنظيمية والقطاع العام. بنيت هذه البرامج الاصلاحية على فرضية أنه إذا كان للمنتجين حوافز اقتصادية كافية سيوسعون نتاجهم الحالي ويوظفون في نشاطات انتاجية جديدة، فيوفرون بذلك المحرك لتنمية اقتصادية ثابتة. اتفقت هذه السياسات الاقتصادية مع تعريف تعددي للديموقراطية يؤكد أن «المجتمع المدني» منطقة محايدة، حيث تحاول الاهتمامات المنظمة أن تؤثر على الدولة وسياسة خياراتها.

نستطيع أن نرسم مقاربتين لتصور «المجتمع المدني». تنظر الواحدة إلى المجتمع المدني على أنه مركب تعددي، مستقل إلى حد بعيد عن أية قوة إقتصادية منفردة، تتنافس فيه إهتمامات كثيرة (نابعة من مؤسسات ثقافية فضلاً عن إهتمامات إثنية وعنصرية وغيرها من الإهتمامات الإجتماعية) تتحدى الدول الساعية إلى السلطة. التصور الآخر يركز على ظهور الرأسمالية على أنها القوة المسيطرة التي توجه التاريخ (ماركوفيتس ١٩٩٨:٢٧). الصعوبة بالنسبة إلى التصور الأول الذي يطبق تقليدياً على «المجتمع المدني» في بلدان العالم الثالث، هي أنها تجعلنا باستمرار نسيء قراءة تأثير الرأسمالية على سياسة العالم الثالث المعاصرة وأن نقلل من تقدير هذا التأثير. من سوء القراءة هذا أن ننظر إلى الدولة والمجتمع المدني على أنهما كائنان منفصلان. التصور الثاني يذهب الى أن الدولة والمجتمع متداخلان بطرق معقدة لا تتبع صيغة بسيطة وليس من السهل توقعها. حسب ماركوفيتس «ليس الدولة والمجتمع منفصلين في افريقيا – أو في غيرها. كذلك ليس اتزانهما متقلقلاً... عناصر من الدولة تتصل بالمجتمع المدني، وعناصر من المجتمع المدني لاتتأثر بالدولة فحسب، وإنما تقوم داخل الدولة» (ماركوفيتس١٩٩٨:٢٧). الشركات الخاصة الكثيرة التي يديرها أقارب الرؤساء أو الوزراء في العالم العربي تبيّن ضبابية الخطوط الفاصلة بين العام والخاص. مثل آخر هو الطريقة التي تؤسس فيها نساء الرؤساء والوزراء أو قريباتهم منظمات غير حكومية خاصة بهن لتقديم الخدمات التي تنازلت عنها الدولة. (بيضون٢٠٠٢: ١٠١).

ثم أن جميع المصالح، سواء مصالح النساء أو غيرهن من فئات المجتمع، تسعى إلى أن تدعمها الدولة لأنها أقوى الأشكال التنظيمية. فعاجلاً او آجلاً تسعى كل مصلحة إلى أن تساعدها الدولة. يلاحظ ماركوفيتس «أن الدولة لا تعاني من العجز أو الإنحلال مثل مريض مصاب بالسل، أو مثل عاشق يائس. الناخبون لا «يتخلّون» عن الدولة ليجدوا أطراً جديدة، كأغنام يبحثون عن مراعٍ أكثر خضرة أو كطلاب يعدون للدكتوراه فيبحثون عن طرق تحليل جديدة. يدخل الناخبون دائماً في صراع مع الدولة ولكنهم لا «ينسحبون». أنهم يتحملون الخسائر، يحاولون أن يجدوا وسائل تعويض، ولكنهم يظلون متورطين، مع أن استراتيجياتهم تتغير.» ويختم: «هذا يساعد على أن نفهم لماذا لا نجد ابدا توازناً بين الدولة والمجتمع وإنما تداخلاً» (ماركوفيتس ١٩٩٨:٣٨). من هذا المنطلق يكون من المهم أن نميز في المجتمع المدني بين تلك العناصر التي تؤيد النظم الحاكمة، وتلك التي تسعى إلى تقويضها أو تغييرها أو ضبطها. قضايا النساء ومصالحهن ليست عالقة في الهواء ومنفصلة عن مصالح الفئات الأخرى وحاجاتها. فمن مهمات الحركة النسائية الرئيسية أن تعرف مع من تتحالف، وكيف. فالمجتمع المدني مليء بفئات مختلفة ذات مصالح مختلفة، بعضها تثيره الاثنية، الدين، الفئوية السياسية؛ قد تحب النساء بعضها ولا تحب البعض الآخر. ولكن المهم بالنسبة لمجموعة أو منظمة أو حركة نسائية هو أن تعرف كيف تحلل ذلك وأن تضعه في سياقه.

هذا لا يعني أن نفسر كل المصالح على ضوء تصورات توحيدية كبرى مثل الطبقة اوالوطن، بل أن نلاحظ أن هناك دائماً بعداً طبقياً في تطور المجتمع المدني، وأن من المهم أن نرى كيف تتفاعل الطبقة مع جهاز الدولة، وكيف يؤثر ذلك في نمو الديموقراطية. في لبنان، مثلاً، علينا أن نلاحظ كيف يتفاعل هذا البعد مع الطائفية (بيضون ٢٠٠٢:١١٠–١١٤)، وفي الجزائر مع الاصولية (لزرق،١٩٩٤). في فلسطين يتجلى هذا التفاعل في قمع فئات محددة تطالب بحقوقها الاجتماعية (مثلاً اضراب المعلمين في ١٩٩٦)، والتسامح مع النساء اللواتي يطالبن الدولة بالمساواة (جاد ٢٠٠٠). سيفصل لاحقاً تفاعل المنظمات النسائية مع الدولة وناخبيها.

* باحثة تعد للدكتوراه في كلية الدراسات الافريقية والآسيوية في جامعة لندن، وقد نالت إجازة من جامعة بير زيت (فلسطين) حيث تحاضر عن الجندر والسياسة في برنامج الدراسات النسائية وقسم الدراسات الحضارية.